مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 258 (من 1 إلى 7 يوليو 2018)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

عملية السلام الأفغانية ومأزق المفاوضات بين الأفغانية

الضغوط المتزايدة على طالبان 4

طالبان والمفاوضات بين الأفغانية 5

دور أمريكا في مفاوضات السلام 6

الخاتمة 7

مليشيات موالية للحكومة في مواجهة الحكومة

المليشيات المسلحة المحلية 9

انتهاك حقوق الإنسان 9

اشتباكات القوات المسلحة المحلية مع الحكومة 10

موقف الحكومة ضد مراكز السلطة المحلية 11

المقدمة

لقد أثار وقف إطلاق النار المتبادل لمدة ثلاثة أيام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان خلال عيد الفطر، آمال في نجاح عملية السلام الأفغانية، وكان يعتقد أن هناك مفاوضات تجرى بين الحكومة وطالبان خلف الستار وكان وقف إطلاق النار هذا أيضا نتيجة لذلك. ولكن بعد نهايته نفى طالبان أي محادثات سرية وعلنية مع الحكومة الأفغانية عدة مرات عبر بيانات لها، وأكدوا مرة أخرى على المحادثات المباشرة مع أمريكا.

من جهة أخرى يبدو أن موقف الحكومة الأمريكية والحكومة الأفغانية فيما يتعلق بمطالب طالبان بانضمام الولايات المتحدة في المفاوضات قد خفف بالنسبة إلى السابق، ولأول مرة يناقش مصير القوات الأمريكية في مفاوضات السلام. غير أن الحكومة الأفغانية وأمريكا لا تزالان تؤكدان على المفاوضات بين الأفغانية، والتي ترفضها طالبان دوما. إلى أين يتجه تيار السلام في ضوء الإخفاق الذي نشاهد في المصالحة بين الأفغانية؟ هذا سؤال يهدف التحليل الأسبوعي الإجابة عنه في هذا العدد.

ويتناول التحليل الأسبوعي في القسم الثاني قضية اشتباكات المليشيات المحلية مع الحكومة. في الأسبوع الماضي، قد ألقي القبض على قائد المليشيات لصالح الجنرال دوستم، بعد نزاع مسلح وقتل الأشخاص الآخرين. تعتبر هذه الخطوة بالنسبة إلى مراكز القوى المحلية من أحسم المواقف الحكومية التي ارتفعت الأصوات المؤيدة والرافضة حيالها. لماذا وكيف أنشئت المليشيات المسلحة؟ وما هو موقف الحكومة الأفغانية حولها حاليا؟ أسئلة يحاول التحليل الأسبوعي الإجابة عنها في هذا العدد.

عملية السلام الأفغانية ومأزق المفاوضات بين الأفغانية

صرحت أليس ولز مساعدة نائب وزير الخارجية الأمريكية لشؤون جنوب ووسط آسيا، للصحفيين خلال سفرها الأسبوع الماضي إلى كابول، بأنه لم يبق لطالبان أية حجة لرفضها مفاوضات السلام مع الحكومة الأفغانية بعد إعلان أمريكا لحاقها في مفاوضات السلام والتفاوض حول مستقبل القوات الأجنبية في أفغانستان.

كما أن الرئيس محمد أشرف غني في مؤتمر صحفي حول السلام وإنهاء وقف إطلاق النار من جهة مع طالبان، طلب منهم مرة أخرى قبول دعوة السلام من الشعب والحكومة، كما أنه أكد نظرا إلى الإجماع الشعبي والدولي حول قضية السلام في أفغانستان، فلا يعطي لأي أحد حق "فيتو" في قضية السلام.

غير أن حركة طالبان بعد الضغوط الأخيرة عليها في مفاوضات السلام مع الحكومة الأفغانية، رفضت في عدة بيانات طلب الشعب والحكومة للمفاوضات بين الأفغانية في قضية السلام، واعتبرت مسيرات شعبية تدعو للسلام في مختلف الولايات الأفغانية مشروعا أمريكيا.

والسؤال هنا: في خضم هذه المواقف الأخيرة حول مفاوضات السلام؛ الجهود والضغوط المتزايدة على طالبان لبدء المفاوضات بين الأفغانية في قضية السلام، والموقف الرافض لها من جهة طالبان، فإلى أين ينتهي مصير السلام في أفغانستان؟

الضغوط المتزايدة على طالبان

الضغوط المتعددة في المستوى الوطني والدولي على طالبان لحضورهم في مفاوضات السلام، هي القسم الأساس من خطة عمل الرئيس أشرف غني في قضية السلام. وعليه، كان أول خطوة للرئيس الأفغاني الضغوط الواردة على باكستان لضغطها هي على طالبان، ولكنه لم يوفق مع الجهود المبذولة وإعادتها مرات عدة في الأشهر الأخيرة.

اتخذت حكومة الوحدة الوطنية الضغط العسكري آلية ضاغطة أخرى مساندة للضغوط السياسية. لم تكن الحملات الوسيعة لسحق طالبان في السنوات الثلاث الأخيرة فقط، بل قام بدعم الحملات الجوية للقوات الأمريكية في أفغانستان، وعليه صرح الرئيس الأفغاني في المؤتمر الصحفي في الأسبوع الماضي: "أن الهدف من استخدام القوة في إستراتيجية أمريكا في أفغانستان وجنوب آسيا، هو السلام".[1]

تشكل الضغوط الدينية والاجتماعية على طالبان طرفا آخر من هذه الضغوط؛ فقد قام الرئيس الأفغاني فضلا عن دعمها الخطوات الشعبية السلمية، بنقد حرب طالبان من منظور شرعي، واستند على الفتاوى التي أصدرت في داخل وخارج أفغانستان ضد الحرب الجارية في البلاد. ومن أهمها ما كان من اجتماع علماء الدين في مؤتمر سلام في إندونيسيا، واجتماع علماء الدين في كابول، واجتماع قريب لعلماء الدين في السعودية.

والغرض الأساس من هذه الضغوط، هو بدء مفاوضات السلام بين الحكومة الأفغانية وطالبان والمفاوضات بين الأفغانية. وعليه، يعتبر الرئيس الأفغاني عملية السلام بقيادة وملكية الأفغان حلا وحيدا للسلام في أفغانستان، ويطرح اتفاقية السلام مع الحزب الإسلامي كنموذج ناجح لهذه الأطروحة.

ومما هو ظاهر أنه منذ العام 2014م وصلت ضحايا القوات الأجنبية في الحرب إلى أدنى حدها، ويتشكل الضحايا في الحرب الراهنة من الأفغان في كلا الطرفين، هذا ما أدى إلى ازدياد الخطوات السلمية الشعبية والضغوط الاجتماعية المتزايدة على طالبان.

[1] لمزيد من التفاصيل، راجع الرابط التالي: https://president.gov.af/ps/6/30/18

بعثت الضغوط الأخيرة بواعث القلق لدى طالبان واتخذوا تجاهها مواقف شديدة وقاموا بدعايات واسعة حيالها. وفي بيان لطالبان حول الفتاوى الأخيرة، اعتبروها من الضغوط التي أعرب عنها جان نيكلسن رئيس قوات حلف الشمال الأطلسي (ناتو) في شهر مارس العام الراهن، والضغوط الدينية على الحركة من ضمنها. كما استفاد طالبان من تصريحات جنرال أمريكي في بنتاغون، حيث أطلق مصطلح "التكفيريون" على عناصر طالبان وداعش، و"المجاهدون" على عناصر القوات الأفغانية والأمريكية، في هذا المجال.

طالبان والمفاوضات بين الأفغانية

طالبان كجهة أساسية في الحرب مع الحكومة الأفغانية والقوات الأجنبية لم تقبل التفاوض مع الحكومة الأفغانية رسميا، وإن كانت هناك اجتماعات غير رسمية خلف الستار مع بعض مفوضي الحكومة الأفغانية.

ويرجع رفض طالبان للمفاوضات الأفغانية في قضية السلام إلى عدة عوامل، منها:

الأول: تعتبر الحملات الجوية للقوات الأجنبية من أكبر تهديدات الحرب الراهنة لطالبان، فلا يعتبرون الحرب حربا أفغانية. ويحسبون خطة عمل الحرب الأمريكية ووجود القوات الأجنبية واستمرار العمليات ضد طالبان، هي استمرارا لـ"احتلال" البلد.

الثاني: أن طالبان تعتبر الحكومة الأفغانية بأنها فاقدا لأية سلطة، وصرحت دائما بأن الحكومة الأفغانية لا تقدر على اتخاذ قرار حيال العامل الأساسي للحرب وهو وجود القوات الأجنبية. كما أن لديهم قلقا حول الخلافات التي توجد في حكومة الوحدة الوطنية وفيها أعداء ألداء لطالبان يعرقلون مسيرة المفاوضات في أي وقت. ولهذا، صرح الرئيس الأفغاني في الأسبوع الماضي عن وجود موانع داخلية للسلام وأكد أن السلام مبتغى شعبية لا يعطي لأحد حقا في رفضها.

الثالث: بدء مفاوضات السلام مع الحكومة الأفغانية يضعف دعوى "الاحتلال"، ويؤثر على معنويات جنودهم ضد الحكومة الأفغانية. ولهذا نشاهد أن طالبان بعد وقف إطلاق النار الأخير والسلوك اللين لبعض أعضاء طالبان مع القوات الحكومية خلاله، تضاعفت جهودهم في الرفض على دعوى الحرب بين الأفغانية.

دور أمريكا في مفاوضات السلام

لما واجهت الولايات المتحدة مخالفة شديدة من الرئيس السابق كرزاي في بدء المفاوضات بين الأمريكا وطالبان في قطر، بدأت تصر على مفاوضات طالبان مع الحكومة الأفغانية. لكن رفض طالبان التفاوض مع الحكومة الأفغانية والإصرار عليه، أوصل عملية السلام الى طريق مسدود. وعليه، فإن الرئيس الأفغاني غني ولأول مرة صرح خلال وقف إطلاق النار في أيام العيد الثلاثة، إمكان المفاوضة حول مستقبل القوات الأجنبية في البلد. ومن ثم أعلنت الوزارة الخارجية الأمريكية عن انضمامها في مفاوضات السلام مع طالبان والمحادثة في مستقبل القوات الأمريكية في أفغانستان.

وإن كان موقف الولايات المتحدة في قضية السلام في أفغانستان يغلب عليه دعم المفاوضات بين الحكومة الأفغانية وطالبان في السنوات الأخيرة، إلا أن الموقف الأخير يعتبر تغييرا في استراتيجية أمريكا في قضية السلام الأفغاني.

على ما يبدو، أن طالبان تنظر إلى تصريحات السلطات الأمريكية نظرة غير مطمئة إذ لم تظهر أي رد فعل تجاهها. يعتبر اعتداد أمريكا للتفاوض مع طالبان، أهم طلب لهذه الحركة في الحل السياسي في البلد، ولكن الصمت السائد من جهة طالبان في التصريحات الأخيرة للسلطات الأمريكية، تنبئ عن طلب طالبان للتفاوض معهم مباشرة.

ولكن هناك موانع في سبيل الحكومة الأفغانية والأمريكا تحيل بينها وبين طلب طالبان، فإن أمريكا لا تريد أن تغمض عينها عن الجهود والميزانية الباهظة التي صرفت في إقامة الحكومة الأفغانية، وتطرد الحكومة الأفغانية وتدخل في مفاوضات مباشرة مع طالبان. ومن جانب آخر، فإن الحكومة الأفغانية هي الآخر لا تريد أن تبعد عن قضية المفاوضات ولهذا السبب تؤكد على قيادة وملكية الأفغان في عملية السلام. ومع هذا، فإن الحكومة الأفغانية ليست في وضع تضغط على أمريكا.

الخاتمة

بدأت جهود توقف الحرب التي استمرت 17 عاما في أفغانستان، عن طريق المحادثات بين الأفغانية منذ سنوات، ولا سيما بعد خروج غالبية القوات الأجنبية من البلد، ولكنها أخفقت ولم تبدأ مفاوضات السلام مع طالبان.

بدأت حكومة الوحدة الوطنية بأطروحة واضحة وطلب من طالبان التفاوض معها وتؤكد على ملكية الأفغان لهذه المفاوضات، وقد صرح الرئيس الأفغاني في الإجلاس الثاني لعملية كابول للسلام. ولكن المشكلة تكمن في عدم إعراب هذه الأطروحة عن العامل الأساس في استمرار حرب طالبان في البلد.

وقد انتشر تقارير عن المفاوضات خلف الستار مع طالبان إثر الوقف عن إطلال النار الأخير، وأعلنت سلطات من "المجلس الأعلى للسلام" عن بدء المفاوضات مع طالبان في الأيام المقبلة. ولكن بالنظر إلى موقف طالبان الأخير ورفض أي مفاوضات مع الحكومة الأفغانية، هناك احتمالان: الأول: أن التفاوض يتم مع بعض شخصيات من طالبان وتحت ضغوط، وسينتهي بسرعة كمفاوضات "مري". والثاني: سيتم التفاوض مع شخصيات سابقة لطالبان ولم تعترف طالبان بها رسميا كمفاوضات "أرومتشي".وأما الآن، يتحتم الدور الفعال للولايات المتحدة في عملية السلام في أفغانستان، كأحد الأطراف المعنية في حرب أفغانستان. وعليه، إذا لم تضع الولايات المتحدة الجدول الزمني لخروج قواتها من أفغانستان على طاولة المفاوضات، فإن الجهود الراهنة في بدء المفاوضات مع طالبان ستواجه الإخفاق مرة أخرى. انتهى

مليشيات موالية للحكومة في مواجهة الحكومة

القوات المسلحة المحلية تعتبر صناعة أمريكية أفغانية كانت تهدف تعزيز الأمن في البلد. هذه القوات المسلحة وإن كانت في قصير المدى تدفع المخالفين عن الإقليم الذي أنشئت فيه، فإنها أصبحت في طويل المدى تهديدا للحكومة الأفغانية إذ أصبحت مراكز القدرة والسلطة تهدد الحكومة.

من هذه المليشيات، في ولاية "فارياب" نظام الدين قيصاري أحد قائدي "الحركة الوطنية" العسكريين والموفض الرسمي للجنرال "دوستم" في هذه الولاية، قام بتهديد القوات الحكومية واستعمل القوة والسلاح في وجه الحكومة وهدد القوات الحكومية بالبطش والقتل.

وإن كان قيصاري قد تم القبض عليه من جهات حكومية وتصر على أنه يجيب عن الاتهامات التي اتجهت إليه، فإن محاميه من الشعب قاموا بمسيرة احتجاجية غاضبة في ولايات: جوزجان، وفارياب، وسربل، وطلبوا الإفراج عنه فورا.

تهدف هذه المقالة إلى بيان إيجاد المليشيات المسلحة المحلية، وأثرها في إيجاد مراكز القوى والقدرة، وأخيرا مواجهة هذه القوى مع القوات الحكومية.

المليشيات المسلحة المحلية

استخدام المليشيات المسلحة المحلية لتعزيز الأمن في البلد لها جذور تاريخية؛ إلا أن هذه المليشيات أصبحت مصدر قلق للحكومات في وقتها أو كانت سببا في تمزيق البنى الوطنية وإيجاد قوميات و فرق ومن ثم سببا في الحروب الحزبية والقبلية.

بدأت خطط مبرمجة إثر الحملة الأمريكية لأفغانستان وانهيار طالبان، لتسليم السلاح من القوات المسلحة المحلية باسم "دي دي آر" (DDR) وبعد ذلك "داياج" (DIAG). ولكنه لم يمكث طويلا بعد عدة سنوات وحين بدأت الحرب تتزايد، بدأت إيجاد المليشيات المسلحة المحلية مرة أخرى وبعد صرف ملايين دولارا أمريكيا في إنهاءها.

في عام 2010م لما تولى الجنرال بتريوس منصب القائد العام للقوات الدولية في أفغانستان، استفاد من تجربة مليشيات مسلحة في الحكومة العراقية وقدم الأطروحة للرئيس الأفغاني حامد كرزاي. وقامت الحكومة الأفغانية بقرار من رئاسة الجمهورية بتطبيق الخطة وأنشئت "شرطة الأفغان المحلية" (ALP) في عام 2011م، وتصل قواتها اليوم إلى ثلاثين ألف (30000) جندي.

وفي البداية، في الأقاليم التي أنشئت المليشيات المسلحة، كانت مخالفة للدافع الوطني إذ كانت وراءها الدوافع القومية، ومن جهة أخرى، كانت قيادة هذه المليشيات بأيدي أصحاب السلطة أو المسلحين السابقين، والذين كان لهم خلفيات إجرامية وأعمال غير أخلاقية واتهامات ضد حقوق الإنسان.

انتهاك حقوق الإنسان

إيجاد أمريكا المليشيات المحلية في أفغانستان كان بمثابة مواجهة البلاد مرة أخرى إلى ذلك التهديد الذي ذاق الشعب مرارته. اعتبرت الجمعيات الدولية هذه التجربة في غير محلها، والتي مهدت باسم "الشرطة المحلية" الطريق إلى المليشيات السابقة لتستولي على المنطقة مرة أخرى.

وخلافا للآلية التي وضعتها الحكومة وتحت سيطرة القوات الأجنبية، والقوات المحلية والقادة العسكريين، تم توظيف الذين لهم جرائم سابقة وأعمال غير أخلاقية وغير قانونية. وعليه قاموا بنشاطات غير قانونية وأنشأوا مراكز القوة والسلطة في أقاليمهم واتهموا بانتهاك حقوق الإنسان وأعمال غير قانونية.

وقد ثبت في تقارير منظمة حقوق الإنسان العالمية جرائم لهؤلاء المليشيات كالقتل، والتعذيب، والزنا، وغيرها من الجرائم.[2]

جاءت في إحدى تقارير اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في عام 1391هـ.ش بأن الشرطة المحلية في مختلف مناطق البلد كانت سببا في توتر الحالة الأمنية وعدم الاستقرار. وأضافت أنها لا تقوم بقرارات الحكومة، وتموضع في هذه المليشيات الأشخاص الذين كانت لهم نشاطات مع فرق غير القانونية المسلحة سابقا.

وفي جانب آخر، جاء في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة في عام 2011م بأن الشرطة المحلية تقوم بتوظيف الأطفال في فرقها ويتعدى عليهم جنسيا.

اشتباكات القوات المسلحة المحلية مع الحكومة

نظام الدين قيصاري قائد مديرية قيصار في ولاية فارياب، ومسؤول القوات المليشية لحزب "الحركة الوطنية"، يقاتل قوات طالبان وداعش مساندا مع القوات الحكومية، ولكن القوة والسلطة التي يمتلكها كانت في الأسبوع الماضي، سببا في تهديد القوات الحكومية في اجتماع أمني بفيلق "شاهين 209" التابع للجيش الأفغاني.

وحسب بيان فيلق "شاهين 209"، اعتبر قيصاري المشاركين خونة وقال لهم: "أقتلكم، وأحرق المؤسسات الحكومية، وأهدم الحكومة في مدينة ميمنة". وأضاف البيان: بعد هذه المحادثة أخذ سلاحه وبدأت معركة، انتهت بانتصار القوات الحكومية وانتقال قيصاري إلى كابول.

---

[2] لمزيد من التفاصيل:
http://www.darivoa.com/a/afg-arbakies-134499768/1440220.html
أيضا:
http://da.azadiradio.com/a/24326482.html

هذه حادثة تشهد احتمال اشتباكات هذه القوات المليشية مع الحكومة، والسؤال هو ما هي العوامل التي أدت إلى هذه الاشتباكات؟ وعليه يجب الانتباه إلى:

الأول: الأساس القومي للمليشيات المسلحة المحلية في أفغانستان قضية خطيرة، وقد تصطدم المليشيات المحلية بينها على أساس هذه القومية، وتتخذ هذه المليشيات مواقف قومية ومخالفة للحكومة في قضايا مهمة للبلد.

الثاني: تنشط المليشيات المحلية في مناطق تضعف فيها القوات الحكومية. لم تستخدم الإمكانات والقدرات الموجودة لصالحها في المنطقة فقط، بل في حالة ضغط الحكومة أو الشعب تتمرد عليها بسهولة.

الثالث: لا تقدم توجيهات وتعليمات تربوية للمليشيات المحلية، ولا يكون هناك متابعة للحكومة في أمورهم ووظائفهم، وهذا يسبب في أن كثيرا منهم يؤذي الناس، ويسرق ويتعدى على أموال وأعراض الناس، وهذه أمور أدت إلى زيادة المسافة بين الناس والحكومة.

موقف الحكومة ضد مراكز السلطة المحلية

منذ 17 عاما في أفغانستان، صرفت مبلغا باهظا من الأموال الواردة والمساعدات الدولية في إيجاد المليشيات المحلية بغية تعزيز الأمن في البلد، ولكن المبالغ أعطيت لأشخاص قام كل واحد بإيجاد قوة وسلطة في منطقته وأصبحت هذه السلطة مصدر قلق للحكومة وأوجدت موانع في طريق الأمن في البلد.

بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، اعتبرت خطوات الحكومة ضد إجراءات تعسفية لنائب رئيس الجمهورية الجنرال دوستم، خطوات حاسمة للقضاء على مراكز السلطة والقوة المحلية، خاصة في شمال البلاد.

كانت التسوية السياسية مع عطاء محمد نور حاكم ولاية بلخ السابق، محاولة أخرى من أجل إضعاف مراكز السلطة والقوة في الشمال. ومع ذلك، لا تزال الحكومة الأفغانية تواجه سماسرة القوة في مختلف أنحاء البلاد، وتمرد قائد شرطة قندهار ليس إلا نموذجا منها.

قبل أيام، قال الرئيس أشرف غني في خطابه بفيلق "سيلاب 201" التابع للجيش الأفغاني، أنه لا يقبل بعد الآن القوات المسلحة غير المسؤولة وأكد أنه يسلمهم إلى القانون. وعليه، ألقت الحكومة القبض على نادر شاه في بدخشان، ورحيم الله رئيس الاستخبارات السابق في ولاية أوروزجان، إلى جانب نظام الدين قيصاري في الأسبوع الماضي فقط. وتقول الحكومة إن هناك العديد من الاتهامات بخرق القانون وإساءة استخدام السلطة الموجهة إليهم.

مع هذا كله، لابد أن نزعن بأن السياسات العرقية والميليشيات المسلحة المحلية في أفغانستان كانت دائما تهدد الاستقرار السياسي والأمني في البلاد وقد تسببت الشقاق بين القبائل والحرب الأهلية في أفغانستان. ومن ثم، فإن منع إنشاء وتعزيز الميليشيات المسلحة المحلية أمر مطلوب قبل كل شيء. إلا أن الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة ضد الميليشيات المسلحة المحلية جعلت بعض الأشخاص والسياسيين يضغطون على الحكومة؛ لكن يجب على الحكومة أن تلاحظ أنها لو تريد القضاء على مراكز السلطة والقوة المحلية، فينبغي أن تكون مستعدة للوقوف في وجه هذه الضغوط أيضا.

انتهى

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: (+93) 202564049 – (+93) 784089590

كبير الباحثين في المركز: **حكمت الله زلاند** (+93) 775454048 hekmat.zaland@gmail.com

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com